

تقرير غولدستون . . يجب أن يفعل ويُقرأ قراءة واعية

بقلم: جيمس زغبى*

عاد تقرير غولدستون إلى دائرة الاهتمام مرة أخرى، أخذاً مرحلة محورية في جدل دولي عارم. وما هو أكثر إزعاجاً، ليس الطريق اللتلف الذي سلته التقرير في سبيله إلى الوصول إلى مجلس الأمن الدولي.. ولكن حقيقة أن أولئك الذين يصنعون الضجة الأكثر حول التقرير - كما أخشى - إما لم يقرأوه أو أنهم يشوهون عن عمد محتوياته لغرض سياسي. وفي الحقيقة، يمكن أن يقال، حتى الآن، إن تقرير غولدستون قد حجب وغطى على تقرير مجموعة دراسة العراق بوصفه الوثيقة الأكثر مناقشة، الأقل قراءة وفهماً، في هذا العقد من الزمان.

عندما تم نشره لأول مرة من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كانت ردود الأفعال إزاء التقرير يمكن التنبؤ بها. وأغفل بعض المسؤولين الأميركيين على أنه «معيب» وغير متوازن، بينما ذهب أعضاء الكونغرس الأميركي إلى أبعد من ذلك مستخدمين لغة مخزبة للتهجم على كل من التقرير وكتابه الرئيس. وكان لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، أيضاً ردة فعله، كما هو متوقع، فقرأه مع بين إشارات فجحة بإنهاء «عملية السلام» وتحذيرات قاتمة بأن التقرير يشكل تهديداً وجودياً لدولة إسرائيل.

ومن جانبها، ضغطت إدارة أوباما - التي لا تريد أن تصح نتائج التقرير بحجة طريق استئناف مفاوضات سلام الشرق الأوسط - على الفلسطينيين والأطراف الأخرى في «مجلس حقوق الإنسان» لتاجيل أخذه في الاعتبار ودراسته. وعند هذا الحد، أعلن نتانياهو النصر، وتم إلقاء الجانب الفلسطيني في طريق التشنجات والعصبية والاضطراب، مع توجيه تهمة خطيرة مثل الخيانة إلى القيادة الفلسطينية.

من الجرح أن الولايات المتحدة لم تكن تتوقع الضغط الذي سيكون على الفلسطينيين. ولكن سوء الحسابات من هذا النوع أمر متكرر - على الرغم من أن الولايات المتحدة تضع عينها على السياسة الداخلية الإسرائيلية وترافقها جيداً - حدث إنشا نادراً ما تفكر في الديناميكية العربية الداخلية بعواقب مأساوية غالباً.

وعلى أية حال، ولتهنئة البحار المضطربة، أعاد الرئيس الفلسطيني - في توافق مع الحلفاء - جلب تقرير غولدستون ثانية إلى مجلس حقوق الإنسان ومن ثم إلى مجلس الأمن. والآن عاد التقرير.. ولم يتغير الكثير. فقد أشار نتانياهو - متحدثاً في الكنيست الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، عن تقرير غولدستون بأنه «تقرير مشوه كتبته لجنة مشوهة تقوض حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها». إن هذا التقرير يدافع عن الإرهاب ويهدد السلام، على حد زعمه، كما نتجح وزير دفاعه، إيهود باراك، في وصف التقرير بـ«الكاذب والمشوه والمشتج على الإرهاب»، على حد زعمه. وقد أرسلت منظمة «الإيباك» الموالية لإسرائيل نقاطاً للحديث إلى مؤيديها بالكونغرس تصف فيها غولدستون بـ«المحيز وأحادي الجانب»، منقذة «نتائج ومناهج» التقرير. وقال متحدث أميركي إن الفلسطينيين كان عليهم الاختيار بين إقامة دولة والتخريب والتفريقة، بما يعني ضمناً أنهم قد اختاروا الاختيار الخاطئ. كان لدى (أنا كاتب هذا المقال) شرف تناول الغداء من أسابيع قليلة مع القاضي ريتشارد غولدستون.. وأنا أقول كلمة شرف ليس فقط لأنه كان أول قاض يعينه الرئيس نيلسون مانديلا في المحكمة الدستورية بجنوب أفريقيا ولكن أيضاً لأنه هو أسطورة في دوائر حقوق الإنسان لعمله في تحقيقات ومحاكمات جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وبالرغم من كونه في قلب العاصفة، إلا أنه رجل هادئ على نحو ملحوظ. ويوصفه قاضياً، فإن كلماته يتم وزنها، وملاحظاته دقيقة ومضبوطة، وأحكامه تنسم بالعلم والإطلاع. وكما أوضح في مقابلاته، فإنه مد التفويض المحدود لمجلس حقوق الإنسان - في تحقيقاته - ليشمل ليس فقط حرب غزة، ولكن الأحداث التي أفضت إلى تلك الحرب، ضمناً كل الأطراف المعنية المسؤولية عن سلوكها.

ولكي يعد التقرير، قضى فريق غولدستون وقتاً معتبراً في غزة يجري عدة مئات من المقابلات، ويقرأ آلاف الصفحات من التقارير، ويعقد جلسات استماع عامة في الشرق الأوسط وفي جنيف. وإجمالاً، تحرى الفريق عن 36 حدثاً حدثاً، موفراً تقريراً روائياً سهياً مضمناً عن نتائجه، ثم مراجعاً لقوانين ومعاهدات حقوق الإنسان المطبقة.

وكثير من الحوادث المغطاة في التقرير ستكون مألوفة

لدى أولئك الذين يتبعوا حرب غزة. فهو يفحص، على سبيل المثال، الهجمات على المستشفيات والمساجد، وعمليات القتل المبلغ عنها على نطاق واسع للمدنيين في غزة. ويتطرق التقرير أيضاً إلى الحوادث التي ليست معروفة جيداً، والعديد منها مخطئة في قسم بعنوان «هجمات على مؤسسة الحياة المدنية في غزة: تدمير البنية الأساسية الصناعية، ومصانع إنتاج المواد الغذائية ومنشآت ومرافق المياه ومعالجة الصرف الصحي والإسكان». وهذه تشمل: التدمير الشامل لمطحنة «البر» للغلال، والتدمير والهدم والتسوية بالأرض المنتظمة لمزرعة الدجاج «سوافيري» (وقتل كل الدجاج فيها وعدهه 31000 دجاجة)، وقصف أحواض الصرف الصحي الخام في محطة معالجة مياه الصرف بغزة مما تسبب في تلويث 20000 متر مععب من الصرف الخام للمزارع المجاورة. وهذه - كما يخلص التقرير - لم تكن أهدافاً عسكرية، ولكنها كانت بدلاً من ذلك دليلاً على «تدمير غير قانوني ومفرط وحشي، لا تبرره ضرورة عسكرية»، ومن هنا، فإن تلك تعد جرائم حرب. والآن وقد خرج ذلك التقرير من مجلس حقوق الإنسان وتم تقديمه إلى مجلس الأمن الدولي، فإن اللعبة تستمر. ستسارع الإسرائيليين في نوبة غضب أخرى، وستحاول الولايات المتحدة إغفال المناقشة كلها على أنها اختيار كاتب بين حقوق الإنسان والسلام، وسيدخل الكونغرس الأميركي بلا شك في الفوضى بطريقة لا تساعد على حلول.. وستستمر الأطراف الفلسطينية المتنافسة في رؤية التقرير على أنه العصى التي تستخدمها ضد بعضها.

إنني أجزؤ على القول إنه بينما اعتقد معدو التقرير أن تقرير غولدستون سيوجد جدلاً، فإنهم لم يتوقعوا هذه العاصفة الثائرة، وعودة التقرير إلى محور الاهتمام أمر جيد. ولكن المشكلة ما زالت قائمة. ومع كل الموازنة السياسية والجدل الساخن، للأسف، لن يفعل التقرير ولن يقرأ قراءة واعية. ويجب أن يُفعل ويُقرأ قراءة واعية، لأن هناك الكثير فيه يمكن أن نتعلمه كل الأطراف.

عن «الوطن» العمانية

* رئيس المعهد العربي - الأميركي

لجنة نوبل انحرفت عن مسار الجائزة

بقلم: بول كينيدي*

منحتها الجائزة، بل وزج بها في غياهب السجن - وإن كان يحسب للجائزة في حالات مثل هذا أنها تسلط الضوء على فاشية النظام المظهد وفساده.

ومن الأسباب الأكثر إثارة للجدل لمنح الجائزة، منحها للسياسيين الذين لا يزالون في السلطة، ولا يشترط في مثل هذه الحالة أن يكون ذلك السياسي داعية سلام، بل إنه قد يكون رجل حرب وعدوان مثل الرئيس الأميركي الإسرائيلي المتحمس، تيودور روزفلت، الذي سعى إلى دخول الحرب ضد إسبانيا، العام 1898، وقاد قواته في المعركة، وبنى بحرية أميركية ضخمة، ولوح بعضا التهديد والتأديب لكل من تسول له نفسه الخروج عن طوع الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية. ومع ذلك مُنحت له هذه الجائزة لأنه توسط بين روسيا واليابان من أجل إنهاء الحرب الطاحنة التي كانت تدور بينهما في بدايات القرن العشرين.

ومنذ ذلك التاريخ، استنتت لجنة الجائزة طريقة منح الجائزة لمن يقومون بدوار الوساطة في تحقيق السلام فمُنحت على سبيل المثال لودرو ويلسون (1919) لديبلوماسية المؤيدة لعصبة الأمم، ومنحت للمستشار الألماني، فيلي برانت، للجهود التي بذلها من أجل إذابة جليد الحرب الباردة، العام 1971، ولهنري كيسنجر ولي دن تو، الرئيس الفيتنامي الشمالي، لدورها في مفاوضات حرب فيتنام، العام 1973، ولأبور السادات ومناحم بيجين، العام 1978، لدورها في التوصل لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ولميخائيل غورباتشوف لحرصه على إنهاء الحرب الباردة، العام 1990، بالإضافة إلى عدد آخر من السياسيين.

وعندما نلقي نظرة باثر رجعي على الأسباب التي دعت اللجنة إلى منح الجائزة، نجد أن بعض تلك الأسباب كان سابقاً لأوانه، أو أنه على أفضل تقدير كان تعبيراً عن آمال اللجنة، وليس اعترافاً بصفة سلام تم تحقيقها بالفعل أو دور وساطة اضطلع به سياسي بارع. فعلى سبيل المثال منحت اللجنة الجائزة لكل من ياسر عرفات، وشمعون بيريس، وإسحاق رابين، العام 1994، لدورهم في تحقيق تسوية إسرائيلية فلسطينية، وهي تسوية لم يقدر لها التطور فيما بعد على أرض الواقع، وهو ما ينطبق أيضاً على جائزة كيسنجر ولي دن تو، فعلى الرغم من أن الجائزة قد منحت لهما لدورها في المفاوضات التي أدت لإيقاف القتال، إلا أن ما حدث هو أن القتال قد استمر فيما بعد، كما أن تو، السعي السبعة، رفض استلام تلك الجائزة - وكان ذلك قراراً حكيماً من جانبه - لأن قبوله بها كان يعني إنهاء مستقبله السياسي أو إنهاء حياته في هانوي.

من الجدير بالذكر في خاتمة المطاف، أن اللجنة قد علقت منح الجائزة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولكنها منحتها مع ذلك استثناءً للجنة الدولية للصليب الأحمر عامي 1917 - 1944 للجهود الحارقة التي بذلتها لإنقاذ المصابين والأسرى وتخفيف معاناتهم. ومنح جائزة نوبل للسلام للرئيس الأميركي بعد تسعة شهور في الحكم لا يندرج تحت أي فئة من الفئات السابقة. غير أنه يتعين القول مع ذلك إنه مما يحسب لأوباما أنه قد أظهر قدراً كبيراً من التواضع، واللباقة، عندما قال إنه قد شعر بالدهشة عندما علم بفوزه بها، وأنه لم يكن يتوقع ذلك. وبعد أن قال ذلك فإنه يحاول الآن أن يقدم منح الجائزة على أنه بمثابة تأكيد من أوروبا العجوز على أن أميركا تتجه نحو سياسات أكثر تعددية وأكثر وداً (وهو بالطبع ليس في حاجة لأن يقول أكثر تعددية ووداً مقارنة بالسياسات التي اتبعها ثنائي بوش - تشينبي). أما السؤال الخاص بما إذا كان منح الجائزة له سيساعده أو سيعوقه، فهو سؤال يمكن أن يجيب عليه كتبة الأعمدة في صحف أميركا الكبرى، أو خبراءها السياسيين.

المرة يشعر بان لجنة الجائزة قد انحرفت عن مسارها، وولجت إلى أرض مجهولة وتوغلت بعيداً عن مركزها، وأن الرسالة التي تحاول توصيلها، كانت محيرة للحافظين مشدودي الأعصاب، ولصناع السلام المحبطين على حد سواء. الأبناء القادمة من أواسلوا ترسل إشارات مختلطة.. بحيث لا يسعنا سوى القول: (مباركون هم صناع الأجبان حقاً)..

عن «تريبيون ميديا سيرفيس»

* استاذ التاريخ بجامعة بل.

في أحد المشاهد الكوميديا البديئة في فيلم «فرقة موتي بايثون وحيا برايان»، نرى جمهوراً كبيراً يحاول جاهداً التقاط كلمات المسيح على الجبل، ونظراً لأن الذين كانوا يقفون في مؤخرة الصفوف، والذين كانوا يجادلون فيما بينهم بصوت مرتفع - ولم تكن لديهم أجهزة لتضخيم الصوت - فإنهم كانوا يعتمدون على أحداً الأشخاص الواقفين في الصفوف الأولى، كي يوصل لهم تلك الكلمات، وهو ما كان كفيلاً بأن يؤدي في النهاية إلى نوع من اللبس والبلبل، في تلقي الكلمات، وهكذا فإن عبارة «مباركون هم صناع السلام» مثلاً، وصلت إلى الصفوف الخلفية كالتالي: «مباركون هم صناع الأجبان» (لتقارب مخارج الحروف بين الكلمتين في اللغة الإنجليزية Peace Echeese).

عندما سمعت مؤخراً عن منح جائزة نوبل للسلام لأوباما، فإنني لم أملك سوى التعجب من إصرار لجنة الجائزة التي تتخذ من أواسلو عاصمة النرويج مقراً لها، على إرسال الرسائل الخاطئة بشأن النوايا والأسباب التي على أساسها يتم منح الجائزة. بحسب لأوباما أنه أظهر قدراً كبيراً من التواضع، واللباقة، عندما قال إنه قد شعر بالدهشة عندما علم بفوزه بنوبل للسلام.

ويمكن للمرء هنا أن يتساءل: هل كان يجب أن تذهب هذه الجائزة فائقة الشهرة لرجل دولة نجح في تحويل حرب إلى سلام، أو لرجل ظل يكافح طوال حياته لتحقيق التفاهم بين شعوب ودول العالم؟ هل كان يجب أن تذهب لداعية سلام، أم هل كان يجب أن تذهب لمنظمة؟ في النهاية، هل كان يجب - وهو ما يعيدنا إلى القرار بمنحتها لأوباما - منحها لرجل لا ينطبق عليه أي وصف مما سبق، ولكنها أعطيت له عمداً لتشجيع جهود سلام مستقبلية، أي منح الجائزة هنا كمكافأة للوعد، وليس على الإنجاز.

لو تتبعنا سجل الجائزة منذ أول مرة منحت فيها، العام 1901، سنجد أن لجنة الجائزة قد تمتعت دوماً بسبعة فحواها أنها لجنة يصعب التنبؤ بقراراتها بمنح الجائزة، كما يصعب فهم الأسباب التي تعتمد عليها في إصدار تلك القرارات.

كانت تلك اللجنة تتعمد مثلاً - كل عدة سنوات - منح الجائزة لمنظمة مثل منظمة الصليب الأحمر التي حصلت على الجائزة في الأعوام 1917، 1944، 1996. وذات مرة (العام 1910 تحديداً)، منحت اللجنة الجائزة لما كان يعرف بـ «المكتب الدائم للسلام الدولي». هل يذكر أحد هذا المكتب أو ماذا كان يفعل.. وفي تاريخ أحدث، مُنحت الجائزة للحملة الدولية لإزالة الألغام، العام 1997، والمنظمة أطباء بلا حدود الشهيرة، العام 1999، وهو اختيار كان صائباً لحداً.

ولكن ما معنى منح تلك الجائزة للأمم المتحدة، العام 2001، الذي أهدى أعداء هذه المنظمة ومحبيها منطقي. منح جائزة نوبل للسلام للأمم المتحدة يبدو في نظر الكثيرين مثل منح جائزة نوبل للفيزياء مثلاً لمخترعات بيل لايز المعروفة. من أسباب منح الجائزة الأكثر قابلية للفهم، أن تمنح مثلاً لفراد أفوا أعمارهم في السعي لترقية الظروف المادية، وحقوق الإنسان لرفاقهم في البشرية، أو في السعي من أجل تحقيق السلام العالمي.

في الفحة الأولى منحت الجائزة لشخصيات القائمة بالطبع تضم أسماء أخرى غير ما ذكرت، ولكن ما يمكن قوله باختصار إن منح الجائزة للأسماء المذكورة كان منطقياً لححد كبير.

في بعض الأحيان كانت الجائزة تمنح كمكافأة على الصلابة والتمسك بالرأي والإصرار، من قبل شخصيات مثل زخارفو مثلاً كما كان منحها في حد ذاته يشكل دليل إدانة للنظام الذي يضطهد مثل هذه الشخصيات، ويدفعه بالتالي إلى تخفيف قبضته عليها، ولكنه كان يؤدي في حالات أخرى إلى العكس وهو ما حدث مثلاً مع أونج سان سوكي، حيث ازداد النظام العسكري الحاكم في بورما اضطهاداً لها بعد

استقرار اليمن . . ضرورة إقليمية ودولية

بقلم: جريجوري دي جونسين*

أطلقت الحكومة اليمنية في منتصف اب الماضي، وقبل بداية شهر رمضان، هجوماً شاملاً على مواقع المتطرفين في محافظة صعدة اليمنية الشمالية. وكان القتال بين قوات الحكومة والحوثيين، وهو الاسم الذي يطلق على المجموعة المتطرفة. من أعف ما وقع منذ بداية النزاع، العام 2004، عندما حاولت القوات الحكومية اعتقال مؤسس الحركة حسين بدر الدين الحوثي.

وقد تسبب النزاع في لجوء الألاف داخلياً، وانتشر أثره إلى بعض المحافظات المجاورة. كما تعثر إلى حد كبير تقديم المعونة الإنسانية في قبال المجتمع الدولي في الوقت الذي عز فيه كثير من الأطراف الدولية، بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، عن قلق بالغ من أن يعطى عدم الاستقرار في اليمن المتطرفي «القاعدة»، فرصة التخطيط لهجمات أو تفنئها.

روي في التفاصيل، أن الحوثيين ينتمون إلى طائفة من المسلمين الشيعة تسمى الزيدية، هذا على رغم أن الزيديين في اليمن يعتبرون نوعاً ما أقرب إلى المسلمين السنة منهم إلى مذهب الشيعة كما هو سائد في إيران، ولذا ينسار إليهم أحياناً باسم المذهب الخامس، في إشارة إلى المذاهب السنية الأربعة المعروفة (المالكي والشافعي والحنبلي والحنفي). وقد قدمت الحكومة تفسيرات وسوغات كثيرة لاضطرابها لحوض هذه الحرب منذ اندلاع القتال.

ومنذ ثمانينيات القرن الماضي كان هناك قتال صراع متقطع بين الزيديين والسلفيين المتأثرين بالدعوة الوهابية في الشمال، حيث أقدم السلفيون على تدمير القبور المقدسة، وقيل إنهم حاولوا تحويل بعض الشباب الزيديين إلى عقيدتهم. ورد الزيديون، من جهتهم، بحملة نشطة أيضاً وسعوا إلى نشر مواد دينية مصممة لتحشد المساعدة المحلية وتشكل منظمة شبابية تجمع بين التعاليم الدينية والتدريب العسكري. ويعتقد الحوثيون أن الحكومة اليمنية تساند السلفيين ضد الزيديين المحليين. وفي العادة يسود اعتقاد واسع بأن الزيديين المحليين في صعدة يشكلون تهديداً للحكومة أكثر من السلفيين. وقد تحول النزاع في العام 2004 من صدامات دورية بين مسلحي الحوثيين والسلفيين المتنافسين إلى حرب مفتوحة.

وتبعين على الولايات المتحدة خاصة، التي تملك تأثيراً محدوداً في اليمن، أن تعمل من وراء الكواليس لتقنع بعض دول الجوار بشكل



صعدة .. مواجهة تنذر بالأسوأ.

تدريجياً بان مواجهة أي تهديد خطير من تنظيم «القاعدة» في اليمن ينبغي أن تعطي الأولوية. ويتعين على دول الجوار خاصة أن تستخدم تأثيراً ملموساً مع صنعاء لإقناعها بالحضور إلى طاولة المفاوضة. وستشكل خطوات كهذه انعكاساً مهماً لسياسة إقليمية وقارية، لأن الصمت لم ولن يفعل الكثير لتجنب الاستقرار في اليمن وفي المنطقة. ويتسود الولايات المتحدة الآن تردد في دفع اليمن باتجاه تسوية سياسية لازمة مع الحوثيين خوفاً من أن يؤدي أي ضغط إلى المزيد من عدم إقناع حليف متزبد باتخاذ خطوات فعالة ضد «القاعدة» وهو أمر يعتبره الكثير من اليمنيين مشكلة غريبة. ويقلق البعض من أن اشتغال فإن تدعمل على دعم اليمن في ما يصفه بأنه «حربة الخاصة ضد الإرهاب» قد تدعم الحكومة اليمنية أيضاً الولايات المتحدة ضد خطر تنظيم «القاعدة». وقد أدت الطبيعة المتولدة للنزاع اليمني كذلك إلى تبريرات كثيرة حول دواعي استمرار دوامة النزاع. وقد تم اجتذاب رجال القبائل إلى القتال على كلا الجانبين. وبالنسبة لأولئك الذين يساندون الزيديين، فهم يفعلون ذلك ليس بسبب التزامهم بالعقيدة الزيدية وإنما ربما كرد على أية أخطاء للحكومة أو المؤسسة العسكرية. حيث يعتقد مراقبون

«كومون غراوند»

* زميل سابق في مؤسسة «فولبرايث» في اليمن.

مهرجان القصبة السينمائي الدولي
AL-KASABA INTERNATIONAL FILM FESTIVAL
8-22 October 2009

سعر التذكرة 10 شكيل

20.10.2009

عروض مسرح وسينماتك القصبة	
<p>UP للأطفال</p> <p>الساعة 8:00 مساءً</p> <p>أمريكا، 2009</p> <p>ناطق بالانجليزية</p> <p>مترجم للعربية</p> <p>96 دقيقة</p> <p>رسوم متحركة</p>	<p>More than just a Game</p> <p>الساعة 7:00 مساءً</p> <p>جنوب إفريقيا، 2007</p> <p>ناطق بالانجليزية</p> <p>دقيقة 98</p> <p>روائي</p> <p>يلي الفيلم حلقة نقاش مع المخرجة.</p>
<p>الزمن الباقي</p> <p>الساعة 9:30 مساءً</p> <p>فلسطين / بريطانيا / إيطاليا</p> <p>فرنسا، 2009</p> <p>109 دقيقة</p> <p>روائي</p>	<p>Wrong Rosary</p> <p>الساعة 7:00 مساءً</p> <p>تركيا، 2009</p> <p>ناطق بالتركية</p> <p>مترجم للانجليزية</p> <p>90 دقيقة</p> <p>روائي</p>
<p>The Red Awe</p> <p>الساعة 5:00 مساءً</p> <p>الصين، 2007</p> <p>ناطق بالصينية</p> <p>مترجم للانجليزية</p> <p>101 دقيقة</p> <p>روائي</p>	<p>Men at work</p> <p>الساعة 4:00 مساءً</p> <p>إيران</p>